

في مداخلة الأخ امبارك السباعي باسم الفريق الحركي خلال رده على التصريح الحكومي بمجلس المستشارين

# المطالبة بإقرار سياسة عمومية مندمجة للإرتقاء بأوضاع الساكنة القروية

## التعجيل بإخراج قانون الحد من حماية الساكنة وتشييد الاستثمار

مجلس المستشارين / نجاة بوعبدلاوي

أكد الفريق الحركي أن نصيب التنمية بالمناطق القروية والجبيلة يظل دون المستوى المطلوب مقارنة بالمدن والمناطق الرطبة التي تستحوذ على مؤشر التنمية مما يضع سكان المغرب وثلثهم في الجبال يعيشون وضع الهشاشة مما كان حسب تقدير الفريق الحركي سببا في الحراك الاجتماعي الذي تعرفه بعض المناطق. الفريق الحركي، وبمناسبة الجلسة الشهرية، طالب الحكومة برسم معالم لسياسة عمومية مندمجة للنهوض بأحوال أرياف المغرب التي لازالت تعاني من غياب البنية التحتية والتجهيزات الأساسية، معتبرا أن هذه المناطق لم يعد مقبولا أن تدفع ضريبة تنمية لفائدة مناطق أخرى.

وطالب الفريق الحركي، بإخراج قانون الجبل، لحماية ساكنة الجبل من المتابعات والعقوبات الجزرية، مقابل الدفع بعجلات الاستثمار في هذه المناطق الجبلية. اعتبر الفريق الحركي بمجلس المستشارين أول من أمس، خلال الجلسة الشهرية، أن مجهود الحكومة لتنمية المناطق القروية والجبيلة، هو مجهود يظل إلى حد الآن دون مستوى الطموحات، بسبب غياب مقاربة مندمجة مبنية على مخطط عملي يجمع التدخلات القطاعية، كما أكد أن المخطط الذي يتطلع إليه حزب الحركة الشعبية، لا زال ينتظر منكم السيد رئيس الحكومة تحديد اختصاصاته بدقة ووضوح، ورفع اللبس القائم حول مجالات تدخله.

وبخصوص التنمية القروية، أبرز الفريق الحركي أنها أشمل من التنمية الفلاحية نظرا لأهميتها في هذا الوسط، مشيرا إلى أنها أكبر من برنامج الربط بالماء والكهرباء والذي لا زال متعثرا، على اعتبار أن المؤشرات المعلنة في هذا الصدد هو تحديد عدد المنازل المستفيدة من هذا الربط، وليس احتساب مراكز الجماعات التي وصلها الربط، كما أنه لم يعد مقبولا أن تفرض على المواطن القروي ومعه الجماعات القروية، بميزانياتها المحدودة أثمانا خيالية ليستفيد من حقه المشروع في الماء والكهرباء، على خلاف ساكنة المدن، وقس ذلك على الطرق والمسالك، وضعف التجهيزات الأساسية، من مدارس ومستشفيات وباقي المراكز الاجتماعية.

وقال الفريق الحركي بمجلس المستشارين، إنه لم يعد معقولا ولا مقبولا أن يظل نصف ساكنة الوطن، وثلثها في الجبال، يدفعون ثمن تمرکز التنمية والاستثمارات العمومية والخاصة في جهات بعينها، وهي الوضعية التي جعلتنا اليوم نتابع حراكا اجتماعيا يتنامى في هذه المناطق، جراء سياسات عمومية أهملت هذا المغرب العميق، وبسبب غياب برامج تنمية ناجعة تستهدف الإنسان ومحيطه. كما أشار إلى أن التوزيع المنصف للاستثمارات العمومية من خلال إطلاق يد الجهات والجماعات الترابية المكبلة بنصوص تنظيمية مؤجلة، ونقل الإختصاصات مرفوقة بالاعتمادات اللازمة، لتقوم هذه المؤسسات بصلاحياتها في تدير الشأن الجهوي والمحلي، بدل الاستمرار في إدارة شؤون هذه المناطق من مكاتب مركزية، وفي هذا الإطار نسالكم السيد رئيس الحكومة عن مصير صندوق التضامن بين الجهات، وهو الغائب الأكبر في ميزانية هذه السنة والسنة الماضية ؟



ثانيا:

السيد الرئيس

السيد رئيس الحكومة،

تفعيل ميثاق عدم التمرکز، ونقل الصلاحيات إلى المسؤولين الإداريين جهويا ومحليا، حتى يجد المنتخب محاورا مباشرا قادرا على اتخاذ القرار وصناعته.

ثالثا:

مراجعة معايير توزيع الميزانية على الجهات والجماعات وفق الخصاص التنموي، عوض الاستمرار في معايير غير منصفة.

رابعا:

تفعيل برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، من خلال التزام القطاعات الحكومية المعنية بتخصيص الإعتمادات المستحقة لصندوق تنمية المناطق القروية والجبيلة، على غرار الجهات التي إلتزمت بحصتها.

خامسا:

التعجيل بإخراج قانون الجبل إلى حيز الوجود لإنصاف المناطق الجبلية التي لا ملجأ لها إلا الموارد الغابوية،

لم يعد معقولا ولا مقبولا أن يظل نصف ساكنة الوطن، وثلثها في الجبال، يدفعون ثمن تمرکز التنمية والاستثمارات العمومية والخاصة في جهات بعينها، وهي الوضعية التي جعلتنا اليوم نتابع حراكا اجتماعيا يتنامى في هذه المناطق، جراء سياسات عمومية أهملت هذا المغرب العميق، وبسبب غياب برامج تنمية ناجعة تستهدف الإنسان ومحيطه. وعلى هذا الأساس، نعتقد، السيد رئيس الحكومة، أن معالجة هذه الوضعية تتطلب ما يلي:

أولا:

توزيع منصف للاستثمارات العمومية من خلال إطلاق يد الجهات والجماعات الترابية المكبلة بنصوص تنظيمية مؤجلة، ونقل الإختصاصات مرفوقة بالاعتمادات اللازمة، لتقوم هذه المؤسسات بصلاحياتها في تدير الشأن الجهوي والمحلي، بدل الاستمرار في إدارة شؤون هذه المناطق من مكاتب مركزية، وفي هذا الإطار نسالكم السيد رئيس الحكومة عن مصير صندوق التضامن بين الجهات، وهو الغائب الأكبر في ميزانية هذه السنة والسنة الماضية ؟

قادر على تفهم تأخر ثمار التنمية، ولكن شريطة أن يثق أنها في الطريق إليه، فلنزرع هذه الثقة من أجل مجتمع قروي مستقر.

وختاما ندعو، السيد رئيس الحكومة، إلى عقد مناظرة وطنية حول تنمية المناطق القروية والجبيلة والغابوية، لبلورة مخطط وطني يلحق هذه المناطق بمسار التنمية، علما أن المواطن اليوم

مطالبين في هذا الصدد بإعفاء ساكنة هذه المناطق المتابعين بالذعائر الغابوية، خاصة اللذين لم يتورطوا في إحراق الغابة أو إتلافها، إلى جانب خلق بدائل اقتصادية لتمكينها من العيش الكريم، وبالتالي حماية الموارد

والسلام عليكم

لم يعد مقبولا أن تفرض على المواطن القروي و الجماعات القروية بميزانياتها المحدودة أثمانا خيالية ليستفيد من حقه المشروع في الماء والكهرباء